التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن
لقطاع العمل
2022-2023

سنة الإصدار 2024

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2022-2023 لقطاع العمل

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لقطاع العمل **(51.22)** مليون شيكل، من أصل **(17,870.5)** مليون شيكل، الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2023، أي ما نسبته **(0.29%)** من إجمالي النفقات.

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل **(50.2)** مليون شيكل، من أصل **(16,197.6)** مليون شيكل، الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته **(0.31%)** من إجمالي النفقات.

ويُظهر الجدول أدناه بيانات مقارنة لبنود الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لقطاع العمل:

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لقطاع العمل /بالمليون شيكل

البند	الإنفاق الفعلي 2022/ بالمليون شيكل	الإنفاق الفعلي 2023/ بالمليون شيكل	النسبة بين 2022/2023
الرواتب والأجور	35.37	36.82	104.09%
مساهمات اجتماعية	3.49	3.47	99.31%
السلع والخدمات	6.22	7.37	118.39%
النفقات التحويلية	0.00	0.00	-
النفقات الرأسمالية	0.54	1.01	188.31%
النفقات التطويرية	4.53	2.55	56.21%
المجموع	**50.16**	**51.22**	**102.11%**

البيانات المالية على أساس الالتزام.

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لقطاع العمل /بالمليون شيكل

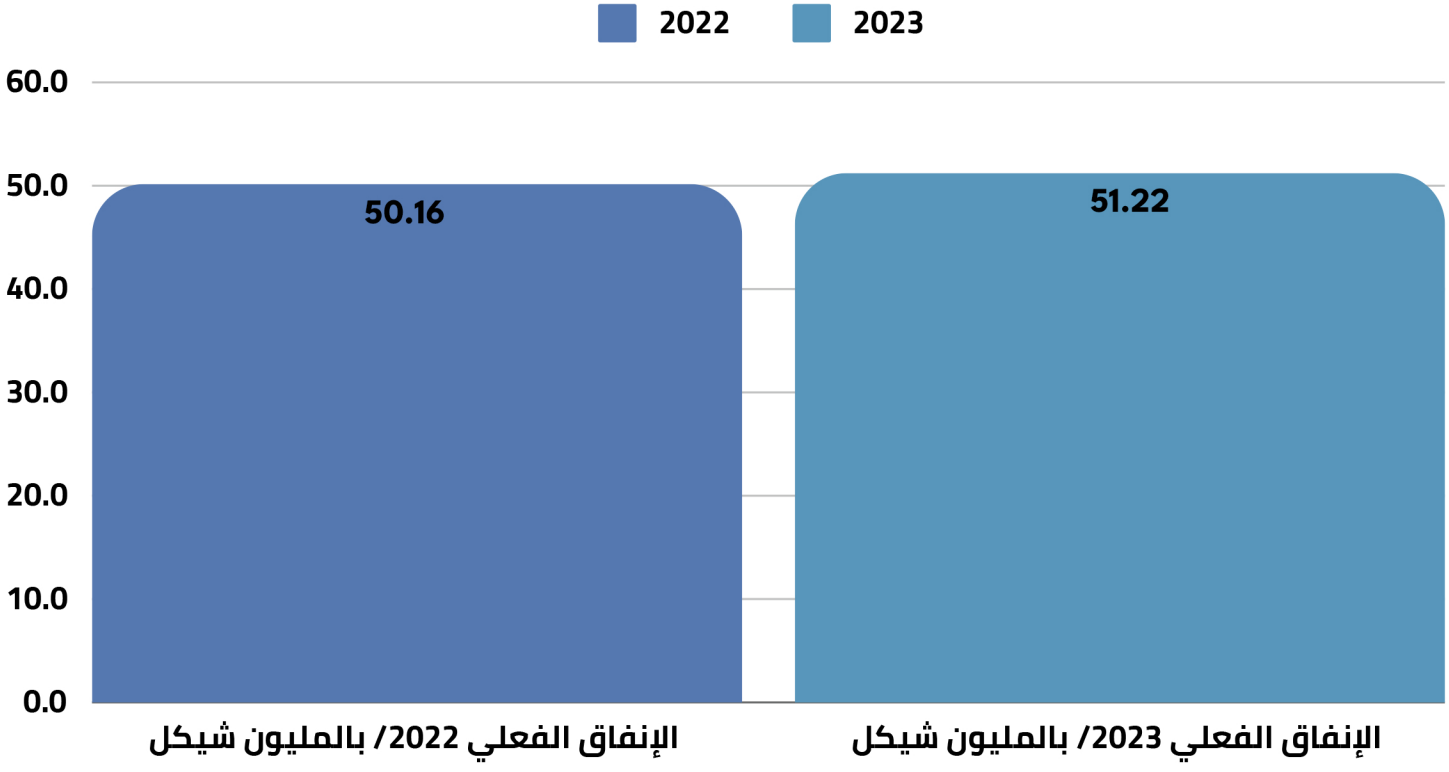

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لقطاع العمل تبعا للبنود /بالمليون شيكل

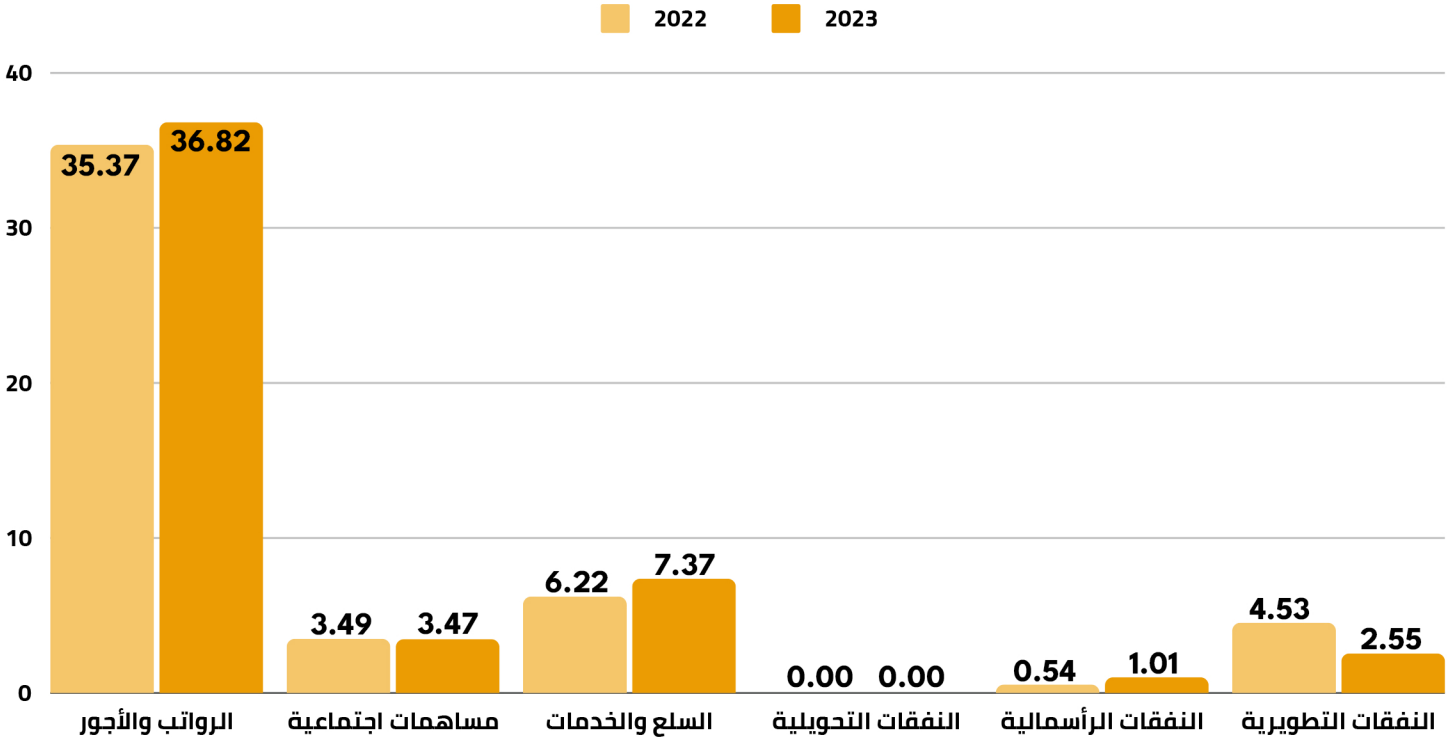

الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة تبعا لتقارير وزارة المالية الرسمية, ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة العمل والشركاء.

نسبة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن على قطاع العمل من إجمالي النفقات العامة 2022-2023

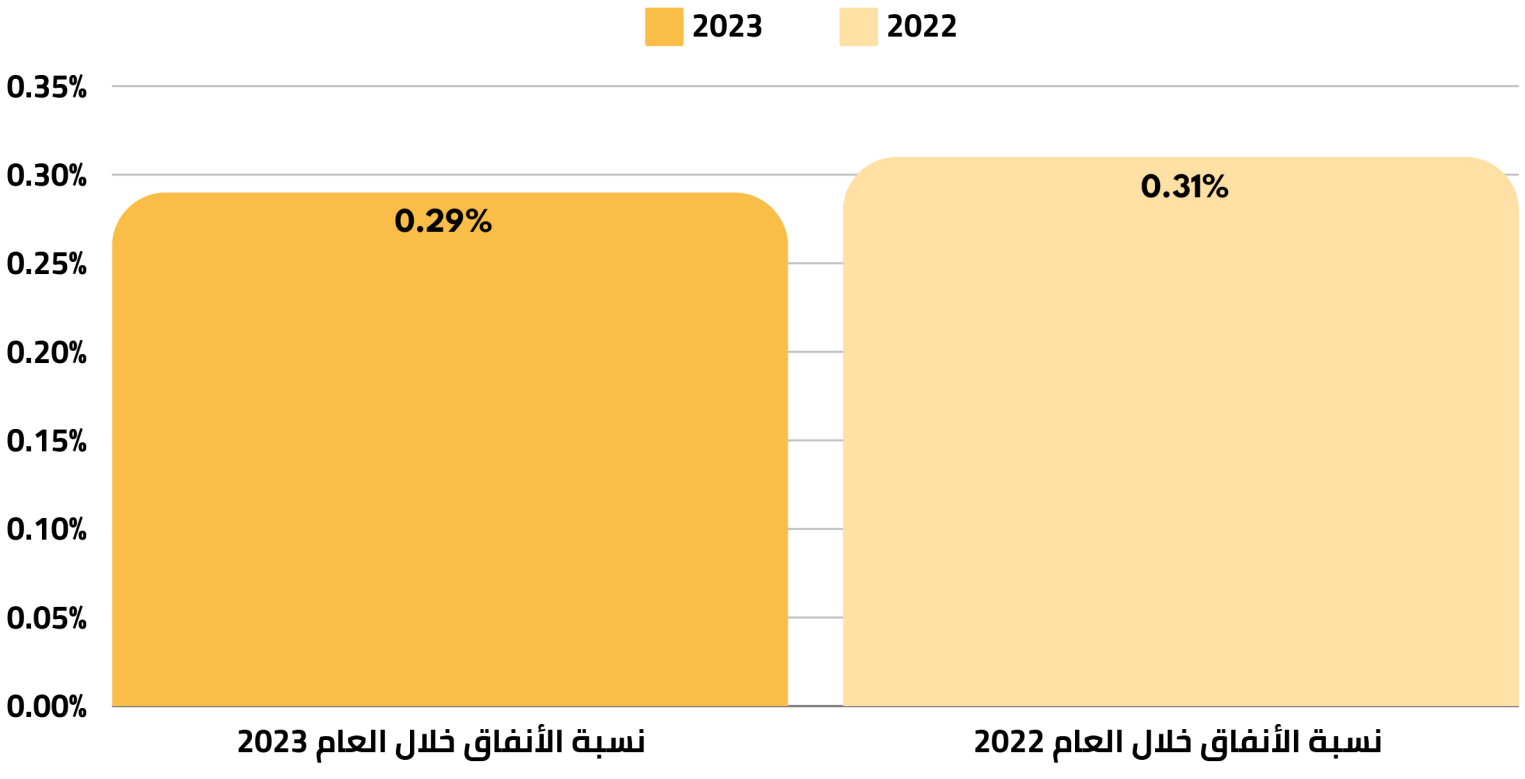

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لبند النفقات التطويرية 2022-2023 لقطاع العمل /بالمليون شيكل

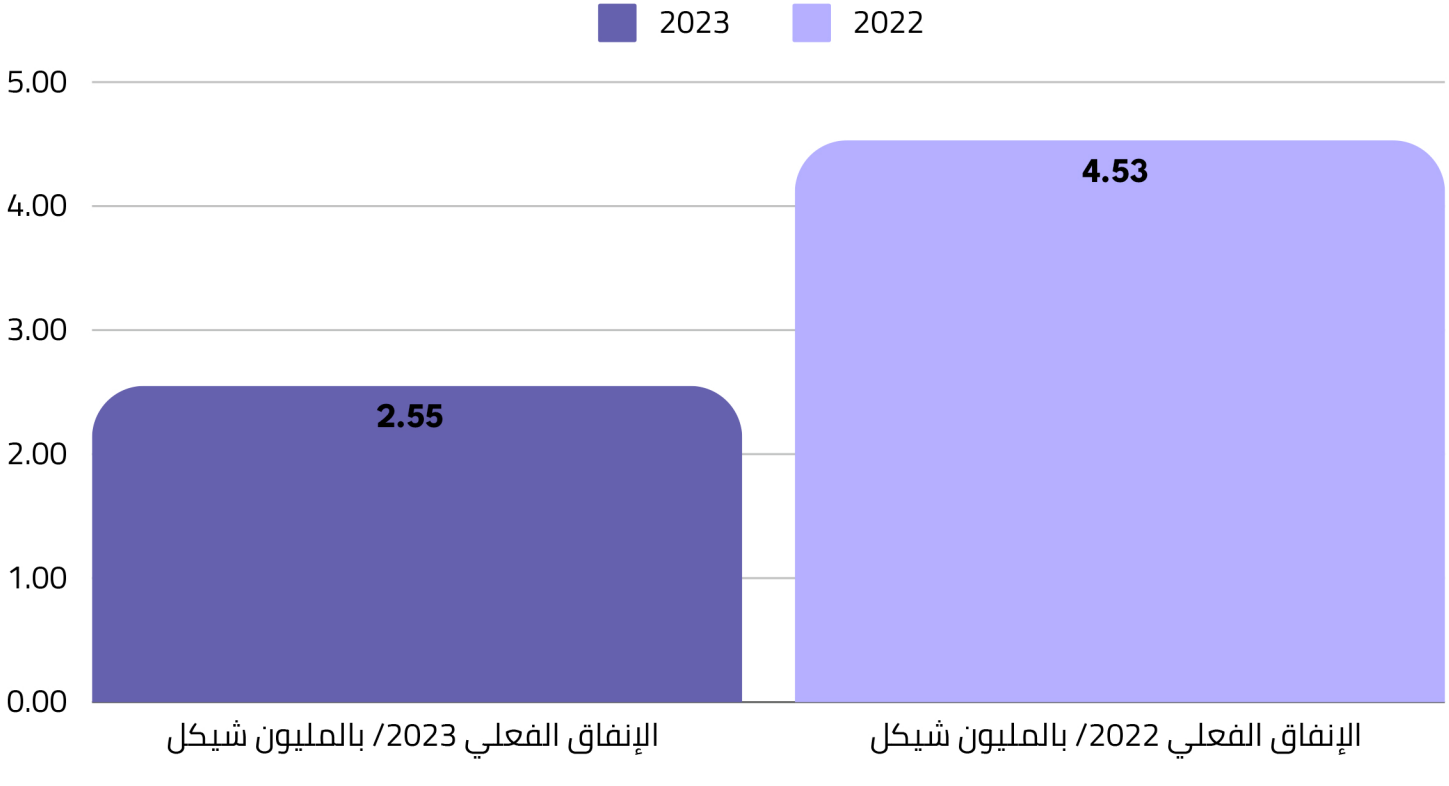

إن نسبة الإنفاق الفعلي المنخفضة على قطاع العمل، وتحديداً على النفقات التطويرية، تلقي ظلالاً سلبية على البرامج والمشاريع ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي، والتي خصص لها موازنات مرتفعة ضمن النفقات التطويرية مثل تشغيل العاملات الفلسطينيات في مستوطنات الأغوار بالشراكة مع القطاع الخاص والأهلي، وبقيمة 4 مليون شيكل، أو بناء وتجهيز مراكز تدريب مهني في الضفة الغربية للذكور والإناث (عدد 3) بموازنة 9 مليون شيكل، حيث أن الإنفاق الفعلي على النفقات التطويرية لم يغطِ هذه البرامج والمشاريع نهائياً، وكان قد بلغ (9%) من الموازنة المقدرة، الأمر الذي يمس الخدمات المقدمة للنساء العاملات والطالبات الإناث.

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لقطاع العمل 2022-2023:

- **أولا:** كان الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة العمل في العام 2023 أعلى من الإنفاق الفعلي 2022، وبنسبة محدودة جداً، حيث ارتفع الإنفاق الفعلي نصف السنوي 2022 بمبلغ **(1)** مليون شيكل عمّا كان عليه في ذات الفترة من العام 2022، وبنسبة زيادة **(2%)** فقط.

- **ثانيا:** انخفضت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة العمل خلال العام 2023 من إجمالي النفقات، عمّا كانت عليه في العام 2023، من نسبة **(0.31%)** من إجمالي النفقات في فلسطين، إلى **(0.29%)**، الأمر الذي لا يتناغم ودور وأهمية وزارة العمل في قيادة قطاع الأعمال في فلسطين.

- **ثالثا:** ارتفع الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور في العام 2023 مقارنة مع العام 2022، وإن كان بنسب محدودة، ويعود ذلك إلى الارتفاع الطبيعي في الرواتب السنوية بحكم القانون ووجود العلاوة السنوية.

- **رابعا:** انخفضت النفقات التطويرية في العام 2023 عمّا كانت عليه في العام 2022، من **(4.5)** مليون شيكل إلى **(2.5)** مليون شيكل، الأمر الذي لا يتناسب ودور وزارة العمل، أو قيمة النفقات التطويرية المقدرة، والتي بلغت في العام 2023 إلى حوالي (29) مليون شيكل.

الملخص:

يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن للعامين 2022 – 2023 أن الإنفاق الفعلي على وزارة العمل ارتفع، ولكن بنسبة بسيطة، على صعيد المبلغ الفعلي المنفق وتراجع على صعيد النسبة من النفقات الإجمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك فإن الرواتب والأجور ما زالت تستحوذ على غالبية الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة العمل، في حين أن الإنفاق على النفقات التطويرية انخفض عن العام السابق، وما زال محدوداً ودون مستوى النفقات التطويرية المقدرة، مما يعطي مؤشراً سلبياً على مدى إنفاذ وتطبيق المشاريع التطويرية، ومنها المشاريع المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي، خاصة المتعلقة بالنساء العاملات في المستوطنات، أو مشاريع بناء مراكز تدريب مهني يتيح الفرصة للطالبات الإناث للالتحاق بها.

مصطلحات هامة:

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- **المساهمات الاجتماعية**: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات... إلخ)، وتشمل في وزارة الصحة التحويلات الطبية وشراء الادوية، وهي جزء من النفقات الجارية.
- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات... إلخ).
- **النفقات التطويرية**: هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.